الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011: (2011–2015)

لخضر حبيطة، أستاذ مساعد "أ"،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة الأغواط، الجزائر

الملخص:

تكتسب المؤسسة العسكرية في مصر أهمية كبيرة في النظام السياسي وفي الحياة السياسية عموما، وتعود هذه المكانة لاعتبارات تاريخية اكتسبها الجيش منذ ثورة الضباط الأحرار، التي أسقطت النظام الملكي وأعلنت قيام النظام الجمهوري، والملاحظ أن كل الرؤساء الذين حكموا مصر في إطار النظام الجمهوري سواء جمال عبد الناصر أو أنور السادات أو حسني مبارك كلهم أبناء المؤسسة العسكرية، وبعد التحول السياسي الذي شهدته مصر في 25 جانفي 2011 والذي أفضى إلى تنحي الرئيس "مبارك"، لعبت المؤسسة العسكرية من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة دورا رئيسيا في التأثير على المشهد السياسي أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها، فبعد سلسلة من الإجراءات والبيانات التي قام بها المجلس العسكري لمسايرة الأحداث، وما نتج عن الحراك السياسي، وفوز أول رئيس مدني في تاريخ مصر، وعودة حركة الإخوان المسلمين إلى واجهة المشهد السياسي، دخلت مصر في مرحلة من التجاذبات السياسية بين المؤسسة العسكرية والرئيس مرسي، وفي ظل عدم استعداد العسكر للتخلي عن دورهم المحوري في الحياة السياسية، قاموا بالانقلاب على الرئيس وإرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل الحراك (الثوري)، في ظل عدم وجود مؤشرات تدل على قدرة أي طرف في الساحة السياسية المصرية لمواجهة الدور المتزايد للجيش في السياسة.

الكلمات المفتاحية:

التحول السياسي – المؤسسة العسكرية – الحراك السياسي – الإخوان المسلمون – المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

Abstract :

The military of Egypt appear to acquire a significant role on the political system and the political life in general, of course this matter was gained way back since the free officers revolution, which overthrown the monarchy and announced the establishement of republican system…

What seems to be notable is that the presidents who ruled on Egypt under the republican system either "Jamel abdel naccer" or "anwer el-saddet" or ever "Houssni mubarek" were all raised under the military roof.

After that political change that Egypt has witnessed on the 25 of January 2011, which lead to the removal of president "houssni mubarek", The military through the supreme council of armed forces played a key role of influence on the political view during the transitional phase and after it. And after a series of procedures and statements that the military made to escort actions and results of political movements and the nomination of the first civilian president on the history of Egypt, also the returning of the muslim brotherhood movement to the front of political view, Egypt went to an era of political struggles between the military and president "mursy".

In the absence of readiness the army to an abundance of their role on the political life, they did a coup against legitimacy of president and contained the situation as it was before the revolutionary mobility.

There are no indicators to point the ability of any side on the political field of Egypt to confront the continuing increment of army on politics.

key words:
Political transformation - Military establishment - Political movement - Muslim Brotherhood - Supreme Council of the Armed Forces.

مقدمة:

شهدت مصر منذ بداية سنة 2011 حراكا شعبيا وسياسيا غير مسبوق، تزامن مع موجة من التحولات السياسية في المنطقة العربية، حيث انطلقت مظاهرات واحتجاجات شعبية أفضت إلى تغييرات كبيرة خصوصا على مستوى هرم السلطة السياسية كان أبرزها إرغام الرئيس السابق (حسني مبارك) على الرحيل، في ظل تزايد ضغوطات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، وتمخض عن ذلك مجموعة من الانعكاسات ألقت بظلالها على مسار عملية التحول وكذا المشهد السياسي العام للبلاد فيما بعد، كان أبرزها وصول حركة الإخوان المسلمين (المحظورة) إلى الحكم، وعودة الإسلام السياسي إلى الواجهة، وفي خضم هذه الأحداث لم تكن المؤسسة العسكرية المصرية والجيش بمنأى عن ما يحدث في الساحة السياسية، أمام هذه

التحديات والمعطيات الجديدة في المشهد السياسي، وخوفا من تغير خارطة التوازنات السياسية التي كانت ستفضي إليها عملية التحول، كانت قيادة الجيش على علم تام وإدراك كبير بأن خروج الجيش من الحياة السياسية وتسليم السلطة للمدنيين يعتبر انتحارا سياسيا بالنظر للظروف الخاصة الداخلية والإقليمية التي تعيشها مصر، فكان حضور المؤسسة العسكرية قويا وفعالا في كل مراحل التحول السياسي وفي التأثير على نتائجه، وفي ظل التجاذبات السياسية التي ميزت الساحة السياسية خصوصا بعد خسارة الجيش لرهان منصب رئيس الدولة لصالح المدنيين لأول مرة منذ إعلان النظام الجمهوري، ووصول حركة الإخوان للسلطة ،يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى أثرت المؤسسة العسكرية على مسار عملية التحول السياسي وفي بلورة المشهد السياسي المصري بعد مرحلة 25 يناير 2011؟

منهج الدراسة:

تمت في هذه الدراسة الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجا مناسبا لوصف وتحليل الأحداث التي ميزت التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011، وظروفه ونتائجه ، وتأثير فواعل البيئة الداخلية خصوصا المؤسسة العسكرية مع مختلف مراحله، وقد تم الإجابة عن الإشكالية من خلال التطرق لأربعة محاور:

- المحور الأول: التحول السياسي(إطار مفاهيمي) .
- المحور الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي(مقاربة تاريخية)
- المحور الثالث: التطورات السياسية وتعامل المجلس العسكري مع المرحلة الانتقالية.
- المحور الرابع: الأداء السياسي للمؤسسة العسكرية بعد المرحلة الانتقالية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتحول السياسي

أولا: التحول السياسي وبعض المفاهيم المرتبطة به

1 – مفهوم التحول السياسي: وجـب من الناحية اللغوية التفريـق بين التحول/التغير من جهة، والتحويل/التغيير من جهة ثانية،

فالتغيير Mutation لغة يعني: التبدل Conversion ويقصد به التحول، أو التنقل من مكان إلى مكان، والتحول عن شيء Changement، والانتقال Transition، التغير من حال إلى حال، يعني

الانصراف عنه إلى سواه[1]، فالتحول هو مسألة غير إرادية من حيث حدوثها من عدمه، بل هو قانون رئيسي من قوانين الطبيعة والمجتمع غير قابل للوقف أو التعطيل، ويتجه التحول في طبيعته على المدى الطويل نحو الأفضل، ولا يسير في خط مستقيم لان هناك منعرجات تعترض طريقه، كما يتعرض لانتكاسات داخلية وخارجية، وما يميز المجتمعات المعاصرة هو أن التحول يسير بوتيرة تكون متسارعة بسبب التقدم التكنولوجي والعلمي الرهيب، أما التحويل/التغيير لغة هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، أما من الناحية الاصطلاحية، فقد كانت هناك بعض الصعوبات في ضبط تعريف شامل لمفهوم "التحول السياسي"، وهذا نظرا للسياق التاريخي والظروف السائدة في كل دولة، وكذا اختلاف الجوانب التي يركز عليها، والزوايا التي ينظر منها كل باحث لهذا المفهوم، ويمكن تصنيف التعريفات التي تناولت ظاهرة "التحول السياسي" إلى مجموعتين:

أ – **التحول السياسي كسلوك**: يرى هذا الاتجاه أن التحول السياسي هو سلوك سياسي جديد يجري انتهاجه في دولة أو مجتمع ما،يقضي بالانتقال من وضع لأخر[2]، فمحمد عابد الجابري يرى أن التحول السياسي :"هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر،كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى، وتغيير الولاء للشخص أو الحزب، وفق حركية غير مضبوطة ومفتوحة على كل الاحتمالات"[3]، وحسب صاموئيل هانتنغتون فإن التحول السياسي هو:"انتقال من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم سياسية ديمقراطية "[4].

ب – التحول السياسي كأسلوب: يركز هذا الاتجاه في تعريفه للتحول السياسي على الطريقة التي تتم على أساسها عملية التغيير، فالتحول السياسي حسب بعض المفكرين هو ثورة سياسية بيضاء، وهي مصطلح يطلق مجازا لوصف التغيير الجذري في سدة الحكم، وفي قمة الهرم السياسي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بطرق سلمية، على عكس الثورة العنيفة التي تتميز بإراقة الدماء والمواجهة

---

1 – **القاموس العربي**، هيئة الأبحاث والترجمة،دار الراتب الجامعية، ص.129.

2– فوزي منصور، "**التغير والتغيير عبر التطور الرأسمالي" في تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير**(لبنان: منشورات المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي،2001)، ص.37.

3– محمد عابد الجابري،"**إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000)، ص.197.

4 – صاموبل هانتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر:عبد الوهاب علوب(جامعة أوكلاهوما للصحافة)،ص.57.

المباشرة، ويعود سبب الثورات السلمية إلى استسلام السلطة أو النخبة الحاكمة، وتنازلها عن الحكم لصالح قوى سياسية واجتماعية صاعدة[1].

وفي دراسة ظاهرة التحول السياسي، لابد من الأخذ بعين الاعتبار، العلاقة الوثيقة التي تربطه بالسلطة السياسية، واستحالة دراسته بمعزل عن النظام السياسي، ذلك أنه من الصعوبة بمكان العثور على نموذجين متطابقين للتحول السياسي، وهذا لخصوصية الوحدات السياسية وأنظمتها، لكن فهم أي تحول سياسي في دولة ما قد يساعد على تفسير ظاهرة سياسية مماثلة في دولة أخرى.

أما التغيير السياسي فيشير إلى "الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويطلق مصطلح "إصلاح" على كل تغيير سياسي سلمي، وفي المجمل فإن التغيير السياسي هو مجمل التحولات، التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو في طبيعة العمليات السياسية، والتفاعلات، بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما من شأنه أن يؤثر على مراكز القوة، بحيث يسمح بإعادة توزيع السلطة، والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول.

3 – مفهوم التحول الديمقراطي: هو من أكثر المفاهيم غموضا وجدلا في حقل السياسة المقارنة، والملفت للنظر أن هناك تداخلا كبيرا في الخصائص التي تجمع الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، ذلك بأن الأخير، يأخذ الكثير من خصائصه من الديمقراطية، ويشير مفهوم التحول الديمقراطي عموما، إلى تغيير النظام من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة ديمقراطية، أو الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي.

أما "صمويل هانتنغتون" فيعرفه أنه: " عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ،ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"[2].

4 – مفهوم العنف السياسي: تختلف وتتنوع التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي، على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، ورغم الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به، فإن أغلبهم يعرف العنف السياسي بأنه:"استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية"، ويعرفه"

1 – عبد الوهاب الكيالي ،**الموسوعة السياسية**،ج2(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1981)، ص. 882

2 – صامويل هانتغتون، **مرجع سابق**، ص.121.

بول ويلكنسون" بأنه: "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والأضرار بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية "[1].أما "لينبورج" فقد عرفه بأنه:"كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الإصابة تكون آثاره ومحله، واختيار أهداف ضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي والذي يعني أن الفعل يرمي إلى تغير سلوك الآخـرين، في وضع من أوضـاع المساومة له تأثيـره على النظـام الاجتماعي"[2].

وتتعدد القوى التي تمارس العنف السياسي، وتتباين أهدافها السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن تصور حركة العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه كما يلي[3]:

- عنف موجه من النظام السياسي إلى المواطنين أو عناصر وجماعات معينة، وهذا للحفـاظ على استمراره من جهة، وتقليص دور القوى المعارضة له.
- العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة ، كالعمـال والأقليات والأحزاب وغيرهـا إلى النظام السياسي أو بعض رموزه أو مؤسساته، ويأخذ طابع التظاهرات والإضرابات والاغتيالات والانقلابات.
- عنف موجه من بعض أجنحة النخبة الحاكمة نحو بعض عناصرها أو أجنحتها الأخرى.
- عنف موجه من بعض قوى المجتمع ضد قوى أخرى.

ثانيا: دوافع التحول السياسي وأشكاله

1 – دوافع التحول السياسي: رغم التباين الواضح في البيئة الداخلية، والظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وكذا السياق التاريخي، والحضاري، الذي يميز الدول، وأنظمتها السياسية، إلا أن هناك شبه إجماع في أوساط المفكرين السياسيين، حول أهم دوافع التحول السياسي، التي تم تصنيفها إلى صنفين داخلية وخارجية.

أ – الدوافع الداخلية:

• **تدني مستوى الشرعية:** الشرعية السياسية مستمدة من الرضا المجتمعي، وحرية اختيار الشعب، باعتباره مصدر السلطات والتشريع في النظم السياسية الحديثة، فالشرعية التي تستمد منها الأنظمة السياسية قوتها وضمان استمرارها تمكن من فهم المشاكل التي تعاني منها هذه الأنظمة، واستمرار شرعية أي نظام يتوقف

---

[1] – آدم قبي ، "رؤية نظرية حول العنف السياسي،" **مجلة الباحث**، ع.01.(2002)، ص.104.

[2] – **نفس المرجع**، ص.105.

3– حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص.28.

على قوة الأداء وكذا مدى الوفاء بالالتزامات المعقودة نحو المجتمع، وبالتالي تراجع الأداء الوظيفي للنظام يؤدي إلى تراجع شرعيته، ومن بين الأسباب المؤدية إلى أزمة الشرعية ما يلي:

- تغير القيم الاجتماعية السائدة التي تصبح أقل تقبلا للحكم التسلطي، وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغير القيم، كتمسك النظام بالشرعية التاريخية والثورية.
- عجز النظام السياسي على استيعاب فئات جديدة في المجتمع يعجز عن توفير فرص المشاركة لها.
- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، وهو ما يخلق فجوة بين النظام والمجتمع، ويصبح ضعف المؤسسة التشريعية سببا مباشرا لأزمة الشرعية التي قد يعانيها النظام[1].

• **الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:** حيث أن هناك علاقة بين متغيري النمو الاقتصادي والتحول السياسي، فكلما كان هناك نمو اقتصادي خصوصا الاقتصاديات المنتجة، ساعد ذلك على التغير السياسي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى تلبية حاجيات المجتمع، وينمي أحاسيس الثقة بين المواطنين ويخلق لديهم قيما وتوجهات جديدة، مما يؤدي بهم إلى رفض كل شكل من أشكال السلطوية[2]، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يساعد على خلق بدائل غير حكومية للثروة والسلطة، ويؤدي إلى اتساع نطاق الطبقة المتوسطة الحضرية التي تؤدي دورا أساسيا في الحياة السياسية، كما أن التحول نحو نظام سياسي ديمقراطي يكون أسهل في المجتمعات التي تحقق التوازن بين المصالح الاجتماعية، أي تحقيق حد أدنى من التوزيع الاجتماعي العادل للثروة، مما يسمح بالتماسك الاجتماعي وعدم حصول تناقضات قد تقود إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي[3].

• **نمو الثقافة السياسية:** لا يتحقق التغيير دون وجود ثقافة سياسية، أو وعي سياسي،حيث أن غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمع، تدفع الأفراد إلى عدم المساهمة الواعية في عملية التغيير السياسي، وزيادة مستوى التعليم وانتشار وسائل الاتصال، وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي والبصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، أدى إلى زيادة الوعي السياسي، والثقافي، وإدراك الناس لحقوقهم السياسية، وهو ما يعتبر عاملا مسهلا لعملية التحول الديمقراطي[4].

• **العامل الديني:** شكلت علاقة الدين بالتغير السياسي والاجتماعي، محور اهتمام علماء السياسة والاجتماع الأوائل مثل: ماكس فيبر، وماركس، ودوركايم، وغيرهم...، حيث رأوا أن الدين معيق لتحركات

---

[1] – إيمان أحمد،**الديمقراطية والتحول الديمقراطي**،2016/03/20،انظر: www.eipss-erg/2/0/528

[2] – عبد الحميد الأنصاري،" نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني،"**المستقبل العربي**، ع.272،(أكتوبر2001)،ص. 97

[3] – هانتنغتون، **مرجع سابق**،ص.121.

[4] – إيمان أحمد،**مرجع سابق**.

الأفـــراد، ويبدد رغبتهم في التغيير، ويحول دون مواجهتهم لمشاكل الواقع من أجل تغييرها،حيث يعتقد هؤلاء، أن الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحرومة، تتجه أكثر من غيرها للدين، هروبا من الواقع الصعب والظروف المعيشية المزرية وأن الواقع المعاش قدر محتوم[1].

غير أن التحـولات السياسية فـي النصف الثاني من القرن العشريـن، وتصاعد الظاهرة الدينية، دفعت الأكاديميين إلى إعادة النظـر في الأفكار والأطروحات السابقة، المتعلقة بعلاقــة الدين بالتحول السياسي.

ب – الدوافع والضغوط الخارجية:التداخل بين الوحدات السياسية، و والثورة العلمية، والتكنولوجية، وتطـور وسائل الاتصال، والمواصلات، وتحول العالم في إطار العولمة إلى قرية صغيرة، خلق شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات، زادت من عملية التأثر والتأثير بين هذه الوحدات السياسية ،خصوصا من طرف الدول الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات، والجمعيات غير الحكومية، والرأي العام العالمـي، التي أصبحت تفرض نمطا معينا من الضغط على الأنظمة السياسية، ببعض الملفات السياسية، والاقتصادية، وغيرها...، كالديمقراطية، ونظام الحكم، وحقوق الإنسان، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، ويأخذ أشكالا مختلفة وهي:

- ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات، من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، حيث ربطت الدول المانحة المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية.
- ضغوط المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، وهذا لتشجيع الإصلاحات السياسية في الدول الأخرى من أجل إنشاء منظمات مستقلة عن الدولة، واهتمت المؤسسـات الدولية بالمفهوم الشامل للدولة، الذي يتضمن أبعادا ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا الفساد، والشفافيـة، والانتخابات، فاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي، والعنف، والإرهاب، وغيرها[2]...

2 – أشكال التحول السياسي: يأخذ التحول السياسي مجموعة من الأنماط والأشكال أهمها:

أ – النمط السلمـي: يحدث هذا النمط للانتقـال من نظام سياسي إلى آخر ، دون اللجوء إلى العنـف أو الثورة العنيفة كأداة للتغيير،كأن يبادر قادة النظام الشمولي لسبب من الأسباب، إلى القيام بإصلاحات

1 – برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية (دار بو** شان للنشر، ط.4، 1990)، ص. 25.

– إيمان أحمد، **مرجع سابق**.[2]

سياسية واقتصادية عميقة ، أو أن تقوم السلطة بالتفاوض مع المعارضة، من أجل توافــق سياسي بين الطرفين[1].

ب – النمط العنيف: وهنا يحدث التحول السياسي باللجوء إلى العنف، كونه السلوك الوحيد المتاح للتعبير عن المطالب، وحماية المصالح، ويحدث العنف، نتيجة العجز عن تغيير الوضع القائم بطرق سلمية.

ويرى أنصار هذا الاتجاه، أنه عندما يصبح التغيير أمرا ملحا ويتعذر تحقيقه، فان تجسيده مرهون بالقوة أي الثورة العنيفة الشاملة[2].

ج – التحول الجزئي: يتمثل في إصــلاح وتحسين للوضع العام للمجتمع، من الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي كالإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري[3].

د – التحول الشامل العميق(الثوري): يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ثم يمتد ليشمل نواحي النظم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والقضائية والتربوية وغيرها، وهذا بعد عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها وأشكالـها عن مواجهة التحديات، ومتطلبات التنمية، وإجراء تحولات سياسيـة، واقتصاديــة، واجتماعية، وإيديولوجية عميقة،ومراجعة شكل السلطة السياسية، وتبديل الهرم الاجتماعي، وإرساء تقاليد سياسية وثقافية جديدة[4].

المحور الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية المصرية بالنظام السياسي(مقاربة تاريخية)

مرت العلاقة التي ربطت المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر، والتي زادت من تعزيز الدور السياسي لها بثلاث مراحل وحقب رئيسية يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1 – ثورة الضباط الأحرار وإعلان النظام الجمهوري:

كان الهدف من تأسيس تنظيم الضباط الأحرار عام 1939، هو مقاومة الاستعمار البريطاني في مصر، حيث أمر الاحتلال البريطاني آنذاك، الملك فاروق بتشكيل وزارة مكونة من أعضاء حزب الوفد،

---

[2] – محمد بلخيرة، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية "الوطنية"**، رسالة ماجيستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2004)،ص.12.

[2]– **نفس المرجع**،ص.12.

[3]– ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)،ص. 192.

[4] – **نفس المرجع**،ص.157.

ترأسها رئيس الحزب "مصطفى النحاس" في الفترة من 1950-1952، مما اعتبره الضباط إهانة لنضالهم العسكري والسياسي،حيث بدأت الانشقاقات داخل الحزب. وفي

ظل الواقـع الصعب والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كان يعيشها المجتمع المصري، ظهرت نية الضباط الأحرار للقيام بحركة عسكرية، وتم ذلك ليلة 23 يوليو 1952، حيث تمت السيطرة على المقـر المركزي للقوات المسلحة، ومحطة الإذاعة وغيرها من المنشآت، وتم إجبار الملك "فاروق" فـي 26 يوليو من نفس السنة على التنازل عن الحكم ومغادرة البلاد . وفي 18 يونيو 1953 صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بإلغاء الملكية وإعـلان النظام الجمهوري[1]، واعتبـر مجلس قيادة الثورة المؤسسة الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي، وفقا للإعلان الدستوري، الذي صـدر في فبراير 1953 خلال الفترة الانتقالية [2]، لكن بعد تفاقم الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثـورة، استقال "محمد نجيب" وعين "جمال عبد الناصر" رئيسا للمجلس ورئيسا للوزراء، ثم تقلد بعدها منصب رئيس الجمهورية ما بين (1956-1970) كأول رئيس يحكم مصر بعد سقوط الملكية[3].

2 - المؤسسة العسكرية في فترة الرئيس "أنور السادات":

بعد وفاة الرئيس" جمال عبد الناصر" تسلم "أنور السادات" ، منصب الرئاسة بموجب استفتاء، باعتباره كان نائبا للرئيس، وكان يتمتع بنوع من القبول باعتباره أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة يوليـو 1952، وكانت نسبة المدنيين في الوزارات أكبر من نسبة العسكريين، عكس ما كان عليه الحال في وقت جمال عبد الناصر، وقد رأى السادات أن الدور الرئيسي للجيش هو الدفاع عن مصر، وحمايـة حدودها ،وليس له أي دور سياسي، وتم إضافة مهمة جديدة للجيش عام 1976 وهي حماية الدستور.

وعموما فان فترة الرئيس "السادات" تميزت بتراجع هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة ، وبالزيـارة التاريخية التي قام بها للكنيست الإسرائيلي عام 1976، وتوقيعـه لاتفاقية السلام "كامب ديفيد" مع إسرائيل عام 1979، لقي "السادات" موجة من الانتقادات المعارضة لسياساته وحكمه ، وتم اغتياله في عرض عسكري يوم 6 أكتوبر 1981 بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر[4].

---

[2]- إسراء أحمد إسماعيل،**العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، رسالة ماجستير(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2015)،ص.115.

- أحمد علي، **جمال عبد الناصر زعيم مصر والعروبة**(القاهرة: فاروس للنشر والتوزيع،2010)،ص.24.[3]

3- مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر– دراسة حالة النخبة الثورية**، رسالة دكتوراه منشورة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998)،ص ص.80-81.

3 - المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس "حسني مبارك":

يعتبر الرئيس السابق "محمد حسني مبارك" ، أكثر من تولى رئاسة مصر منذ إعلان نظام الحكم الجمهوري في مصر لمدة 30 سنة، من 1981 إلى غاية 2011 ، وتميزت فترة حكمه بنوع من الاستقرار السياسي، وباعتباره من أبناء المؤسسة العسكرية، فقد حافظ على تماسكها، مقابل ولاء قيادات الجيش له، فقد تم خلق دينامية تفاعل جديدة بين الجيش والسياسة، وإعادة تنشيط القوات المسلحة المصرية، وعودة الجيش كفاعل رئيسي في السياسة الوطنية، وأعطى له هامش مساهمة كبير في الاقتصاد المصري، من خلال إبرام اتفاق بينه وبين الحكومة يقضي بحصول الجيش على نصيب أكبر من النفقات العامة، وكذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ونائب المجلس هو القائد العام ووزير الدفاع[1]. وكان ولاء الضباط قد ازداد صلابة نتيجة لوعود التقاعد المبكر، بما يصاحب ذلك من راتب تقاعدي، وإغراءات بمواقع مريحة في الشركات التجارية المملوكة للجيش، التي ظهرت إلى الوجود بعد معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979، وتم بطريقة سلسة تقليص دور الجيش في الحياة السياسية من خلال منحهم امتيازات اقتصادية ، وسمح "مبارك" للجيش بالتدخل في الاقتصاد المدني، وإقامة مشاريع اقتصادية مملوكة للجيش، وكان العامل الأساس الذي ضمن به "مبارك" ولاء المؤسسة العسكرية له خلال سنوات حكمه الطويلة، هو الاستقلال الهائل الذي منحه للضباط، في إنشاء المجمع العسكري الصناعي وتشغيله، وفي الامتيازات التي حازت عليها في مجال تطوير وتنمية الاقتصاد المصري[2].

المحور الثالث: التطورات السياسية وتعامل المجلس العسكري مع المرحلة الانتقالية

شهدت مصر مظاهرات واحتجاجات عارمة، كانت قد قادتها حركة 6 أبريل مع شباب 25 يناير 2011، ثم انضمت إليها حركة كفاية وحركة الإخوان المسلمين، وقوى سياسية، واجتماعية أخرى وسط مطالب تنادي بالإصلاحات السياسية، والدستورية، ومنددة بقمع الأجهزة الأمنية والشرطة لهم، إضافة إلى فقدان الثقة في النخبة الحاكمة، واتساع الفجوة بين السلطة والشعب، واتسعت دائرة الاحتجاجات وانتقلت من القاهرة إلى مدن أخرى، كالإسكندرية، وشمال سيناء، وبورسعيد، والإسماعيلية، وغيرها... ، وقد قامت قوات الأمن باعتقال أزيد من 860 شخصا من المتظاهرين، مما فاقم الغضب الشعبي ضد الحكومة، وزاد من وتيرة الأحداث الناجم عن قلة إدراك، وسوء إدارة للأزمة، وعدم استجابة للمطالب الشعبية، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع, بسبب الفوضى التي عمت البلاد، وحوادث النهب والسرقة التي طالت

---

[1] - علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005** (القاهرة: لجنة كتب عربية،2006)، ص.209.

1- أحمد هاشم، **الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني**، ،تر:محمد الحرثاني(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2015)،ص.ص.12-13.

الممتلكات العامة، والخاصة ،نجم عنه انفلات أمني غير مسبوق، ناتج عن انسحاب قوات الأمـــن، والشرطة، من مواقعها، وفرار آلاف المساجين من السجون. وفي 2011/01/29 طلب الرئيس السابق "حسني مبارك" من حكومة أحمد نظيف تقديم استقالتها، والمضي في إصلاحات سياسية ودستورية، وتم تحقيق بعض المطالب المتمثلة في:

– تعيين اللواء (عمر سليمان) نائبا للرئيس، ثم تفويضه بشكل رسمي لممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية في 2011/01/10.

– البدء بحوار وطني مفتوح مع جميع قوى المعارضة بما فيهم شباب حركة 25 يناير 2011.

– الاستجابة للمطالب الشعبية لاستكمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وفق خارطة طريق كان قد أعلن عنها (مبارك) بموجب تفويضه لنائب الرئيس لتحقيق ذلك.

– تعيين نائب لرئيس الحكومة (أحمد شفيق) في 2011/01/11، ليتولى إدارة الحوار الوطني.

– المضي في انجاز التعديلات الدستورية للمواد (76،77،88،93،198) من الدستور المصري لعام 1971، والتقدم بطلب إلغاء المادة (179) لفتح الباب أما إلغاء حالة الطوارئ[1].لكـن الملاحظ أن المتظاهرين رفضوا هذه المبادرات من النظـام ، وطالبوا برحيل الرئيس "مبارك"، وتغيير النظام السياسي القائم ، وإجـراء انتخابات رئاسية جديدة ، وهذا حسبهم لعـدم قـدرة الأجهزة الرسمية السابقـة على القيام بأدوارها، وقد صدر في 2011/01/31 الأمر الجمهـوري رقـم (39) الذي تم فيه الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة، التي خلت من (15) وزيــرا سابقا من رجال الأعمال الذيـن كانوا موجودين في حكومـة (أحمد نظيف)، وجرى تكليف (أحمد شفيـق) بتشكيــل الحكومة الجديدة.

لقد شكل الحراك السياسي والشعبي في مصر، نقطة محورية في التحول السياسي، تمثلت في البدء بحوار وطني مفتوح وإجراء التعديلات الدستورية، تمهيدا لإجراء انتقال سلمـي للسلطة لا سيما وأن ولاية(مبارك) الرئاسية تنتهي في أيلول 2011، وفي 2011/02/08 صدر قرار جمهوري رقم (54) يقضي بتشكيل لجنة متخصصة بمسؤولية إجراء التعديلات الدستورية في الدستور المصري، على أن تنهي عملها في أقل من شهر ابتـداء من إعـــلان هذا القرار، أما إتمـام التشريعـات والتعديـلات الدستوريـة فكـان وفـــق المادة(139) من الدستور، بغية الحصول على موافقـة رئيس الدولـــة عليها ، وفي نفس الوقت تتعـــاون

2– تقرير معلومات،**الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير 2011**، تحرير:محسن صالح(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2012)،ص 17.

لجنة الخبراء مع لجنة الحوار الوطني، ولجنة تقصي الحقائق، وفي هذا الإطار، صدر قرار رئيس الحكومة رقم (294) في: 2011/02/10، لتشكيل لجنة تحقيق من كبار القضاة، لتقصي الحقائق حول أحداث 25 يناير 2011 من العام نفسه. وانعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في غياب الرئيس السابق (مبارك)، وأعلن البيان رقم واحد، وقرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع في مصر، وبالموازاة مع ذلك قام الحزب الوطني الحاكم ببعض التغييرات في هيكله، فقد تم تعيين (حسام بدراوي) أمين عام الحزب الحاكم، وأمين السياسات العامة بدلا من (صفوت الشريف) و(جمال مبارك) نجل الرئيس، لكن الأمين العام الجديد للحزب، قدم استقالته بعد ستة أيام فقط من تعيينه، حيث لم ترحب الجماهير المتظاهرة بهذه الإصلاحات والتعديلات التي أجراها الرئيس (مبارك)، وازداد الوضع تأزما بعد المطالبة بتنحي الرئيس، لذلك أعلنت رئاسة الدولة على لسان (عمر سليمان) نائب الرئيس، عن تخلي مبارك عن رئاسة البلاد يوم 2011/02/11، وهذا بعد مضي (18) يوما من بداية الاحتجاجات والمظاهرات، حيث بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر السياسي، وهي تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة شؤون الدولة، بعد تنحي الرئيس "مبارك"، وقام المجلس بوضع خارطة طريق انتقالية في فبراير ومارس 2011، وقدمت لجنة من سبعة أعضاء معينين من طرف المجلس العسكري 11 تعديلا على دستور 1971، وتم قبول التعديلات المقترحة، لكن الإعلان الدستوري النهائي الصادر في 30 مارس 2011 جاء مثيرا للقلق ، حيث أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لم يعلق العمل بالدستور المعدل لعام 1971 فحسب، بل أضاف أيضا (15) مادة أخرى إلى إعلان دستوري يعزز بعض صلاحياته[1].

وقد أوضح البيان الثالث الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مدى خطورة الوضع، أمام مطالب الشعب بإحداث تغييرات لتحقيق طموحاته، وبدأت عملية الحكم(بالشرعية الثورية) المستمدة من الشعب، أما البيان الرابع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الصادر في 2011/02/12[2]. أعلن فيه التزامه بكافة المعاهدات التي أبرمتها مصر، وتأكيده على ضمان الانتقال السلمي للسلطة ،وتحقيق مطالب الشعب، وسيادة القانون، وضمان الحرية، كأساس لمشروعية وشرعية السلطة.

وفي 2011/02/13 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الخامس، والذي أعلن فيه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر،أو حتى يتم إنهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه، وكذا انتخابات رئاسة الجمهورية، ومعلنا في نفس وقف العمل بالدستور، وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب وحل مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد شروط

[1]- عمر عاشور، **من التعاون إلى القمع:العلاقات"الإسلامية– العسكرية" في مصر**(الدوحة: مركز بروجنز،2015)،ص.12.

الاستفتاء عليها من الشعب[1]، كما أعلـــن المجلس، أن رئيسه سيتولى تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج، وأكد أن للمجلس الحق في إصدار مراسيم بقوانين خلال الفتـرة الانتقاليـة التي يتولى فيها حكم البـــلاد، وقامت لجنـــة التعديلات الدستورية بتحديد تاريخ إجراء الاستفتاء الشعبي على المواد الدستورية المعدلـة، ليكون بتاريخ 2011/03/19 والذي نتج عنه الموافقة على التعديلان بنسبة 77,2٪ لتصبح الأساس في إعلان دستوري جديد في المرحلة القادمة، على أن يتم إجراء الانتخابات النيابية في أيلول من العام نفســـه، وبعد (6) أسابيع أو أكثر يتم إجراء الانتخابات الرئاسية من أجل البدء في التغيير الكامل في مؤسسة الحكم، على أن تسبق هذه الخطوة بإلغاء حالة الطوارئ[2].

المحور الرابع: الأداء السياسي للمؤسسة العسكرية بعد المرحلة الانتقالية: يمكن تقسيم مراحل أداء المؤسسة العسكرية مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين:

1 – فترة حكم الرئيس"محمد مرسي" وجماعة الإخوان المسلمين:

لا طالما اتسمت العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام السياسي عموما ، بعلاقة صراع دائم منذ عهد الملك فاروق، وكذا رؤساء مصر المتعاقبين في إطار النظام الجمهوري، بدءا بالرئيس جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات –الذي كانت حركة الإخوان المتهم الأول في اغتياله– ثم مرحلة الرئيس حسني مبارك، فقد جرت أول انتخابات بعد (ثورة) 25 يناير 2011 في 2011/01/21، والتي أعلنت نتائجها اللجنة العليا للانتخابات، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة هو العودة القوية لحركة الإخوان المسلمين إلى المشهد السياسي المصري وهذا من خلال حصول حزب الحرية والعدالة على 235 مقعدا، بنسبة 47,2٪ من المقاعد، أما بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى فقد تمت على مرحلتين، وتم التنافس فيها على 180 مقعدا من أصل 264، (يعين ما تبقى منها الرئيس المقبل) بعد إجراء انتخابات رئاسية، واستطاع التحالف الذي شكله حزب الحرية والعدالة من الحصول على 105مقاعد أي بنسبة 58,3٪، وفي ظل الصراع السياسي مع حركة الإخوان المسلمين، قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر بعدم دستورية انتخابات مجلس الشعب، وأن تكوين المجلس باطل منذ انتخابه، كما قضت المحكمة بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم العزل السياسي، حيث قال رئيس الأمانة العامة لمجلس الشعب، أن الأمانة تلقت

1– **تقرير استراتيجي** ، "**مرسي والسيسي دراسة مقارنة**"، ،تحرير: محسن صالح(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2016)،ص.15.
2– **تقرير معلومات** ، **مرجع سابق**،ص ص.18-19.

خطابا من محمد حسين طنطاوي الرئيس الأعلى لمجلس القوات المسلحة المصرية، ينص على حل البرلمان،وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا[1].

أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية فقد تم إجراء الجولة الأولى يومي 23-24 من شهر ماي 2011، والتي لم يستطع أي من المرشحين الثلاثة عشر حسم المعركة لصالحه، وجرت الجولة الثانية يومي 16- 17 من نفس السنة بين محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، وأحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وقد تم إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية من طرف اللجنة العليا للانتخابات،وفوز محمد مرسي بعد حصوله على نسبة 51,73٪ من إجمالي عدد الأصوات، وكانت إحدى المحطات الكبرى التي مرت بها المرحلة الانتقالية هي انتخاب رئيس الجمهورية، وتسليم السلطة لأول رئيس مدني منتخب في 29 يونيو 2012، ووقوف القوات المسلحة وعلى رأسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى جانب المطالب المشروعة للشعب، حيث يمكن القول أن الجيش نجح في مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار، ومنع حدوث انزلاقات، كانت يمكن أن تعصف بأمن البلاد، من خلال تأمين إجراء أول انتخابات نزيهة لمجلسي الشعب والشورى، بإشراف قضائي كامل، وبعد مرور أيام قليلة وتحديدا يوم 8 جويلية ، أصدر الرئيس محمد مرسي قرارا جمهوريا بعودة مجلس الشعب المصري للعمل، وعقد جلساته وممارسة جميع اختصاصاته، وفقا للمادة (33) من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011[2].

بدأ مستوى التعاون بين جماعة الإخوان المسلمين، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ينخفض منذ يناير 2012، وهو تاريخ انعقاد أول برلمان مصري منتخب، واستمرت هذه العلاقات بين الطرفين إلى غاية يونيو 2012 ، تاريخ حل مجلس الشعب بقرار صادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وصدور حكم من المحكمة الدستورية، يقضي بعدم دستورية جزء من القانون الانتخابي، وتركيز جميع السلطات التشريعية في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة،وبعد تولي الرئيس"مرسي" لمنصبه في 30 يونيو 2012، بدأت المواجهة بين الرئيس "مرسي" والمجلس العسكري الذي كان يرأسه "محمد حسين طنطاوي" وأسقطت المحكمة الدستورية وبتأييد من المجلس العسكري، محاولة رئاسية لإعادة عقد البرلمان المنحل وهذا من أجل حفاظ المجلس الأعلى للقوات المسلحة على سلطاته التشريعية، وضمان بقاء مؤسسة الرئاسة ضعيفة[3]، وفي خطوة جريئة وغير متوقعة أصدر الرئيس "مرسي" يوم 12 أغسطس 2012، جملة قرارات حاسمة أنهى من خلالها حالة الازدواجية في السلطة وإدارة البلاد، حيث انتزع سلطات رئيس الجمهورية كاملة، وقلص الدور السياسي للمجلس الأعلى

1- تقرير استراتيجي، **مرجع سابق** ،ص ص.19-20.

2- **نفس المرجع**،ص.21.

3- عمر عاشور، **مرجع سابق**،،ص.13.

للقوات المسلحة كمشرف على العملية الانتقالية بعد 25 يناير 2011، وبإصداره الإعلان الدستوري الجديد ألغى العمل بالإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 حزيران/يونيو 2012، وانفرد الرئيس بالسلطة التنفيذية بدون منازع، كما آلت إليه السلطة التشريعية حتى انتخاب برلمان جديد، واسترد سلطته كقائد أعلى للقوات المسلحة، كما احتفظ بحق إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية بالتشاور مع القوى الوطنية، إذا ما حال أي مانع دون استكمال مهامها[1].

بعد مقتل 16 جنديا مصريا في سيناء على يد جماعة مسلحة، كانت الفرصة مواتية للرئيس "مرسي" من أجل الانتقام من خصومه السياسيين ، فقام بالإطاحة بعدد من الجنرالات الأكثر نفوذا في المؤسسة العسكرية من خلال إصدار قرارات بعزل المشير طنطاوي ونائبه اللواء" سامي عنان" ورؤساء أجهزة كل من المخابرات العامة"مراد موافي"، والحرس الجمهوري "محمد نجيب عبد السلام"، والشرطة العسكرية "حمدي بدين"، ومديرية أمن القاهرة "محسن مراد"، وقوات الأمن المركزي "عماد الوكيل"، من مناصبهم، وإقالة اللواء" صدقي صبحي" قائد الجيش الثالث الميداني، إلى رتبة الفريق وتعيينه رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة، وإقالة الفريق "مهاب مميش" من منصب قائد القوات البحرية، وتعيينه رئيسا لهيئة قناة السويس، وترقية اللواء "عبد الفتاح السيسي" مدير المخابرات الحربية، إلى رتبة فريق أول وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، ووزيرا للدفاع، وتعيين اللواء"محمد العصار"، مساعدا لوزير الدفاع[2]. وقد لقيت سلسلة القرارات التي قام بها الرئيس"مرسي" قبولا وتأييدا شعبيا، في مقابل قلق خصوصا من الجهات العسكرية، والقضائية، لكن سرعان ما بدأ الرئيس يفقد حلفائه من غير الإسلاميين، بسبب التعيينات الوزارية التي قام بها.ثم جاءت خطوة الرئيس الكبرى في إطار صراعه مع المؤسسة العسكرية ، وهي الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، فتحول التوتر إلى حالة من العداوة الصريحة، وكان الهدف من الإعلان ،هو عزل النائب العام الذي عينه الرئيس الأسبق "مبارك"، من أجل حماية ما تبقى من المؤسسات المنتخبة من الحل من قبل المحكمة الدستورية، التي يسيطر عليها أفراد أغلبهم من عهد "مبارك"من جهة، وإعادة محاكمة قادة أمنيين تمت تبرئتهم، وتعويض ضحايا العنف والقمع خلال الانتفاضة وما بعدها، من جهة ثانية، ونظرا لحالة الاستقطاب الشديد، وانعدام الثقة بين القوى السياسية، فقد جعل هذا الإعلان خصوم الرئيس "مرسي"، وقادة الجيش، يقلقون بشكل كبير من تزايد نفوذه المحتمل.

1- بشير عبد الفتاح،" الرئاسة المصرية بعد مبارك،" **سياسات عربية**، ع.01.(مارس 2013)،ص.91.

3- ستيفن كوك، "إقالة مرسي لقادة الجيش وانعكاسات ذلك على العلاقات بين القاهرة وواشنطن" **قراءات أجنبية**، ع. 48.(أكتوبر 2012)،ص.218.

وهكذا تصاعدت الأزمة عبر الأقوال والأفعال بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، وأصبحت الخيارات مفتوحة بين الطرفين، فجماعة الإخوان تطلق التصريحات والقرارات المفاجئة التي أربكت الجيش، الذي اعتبرته هو العقبة الوحيدة التي تقف في وجهها، وفي المقابل فان قيادة الجيش تدرك أيضا أن سعي الإخوان للإطاحة بقياداته هي محاولات جادة ومعركة أخيرة يريدون حسمها حتى يدوم حكمهم[1].

2 – الانقلاب العسكري في 30 يوليو 2013 ومرحلة ما بعد الإخوان المسلمين:

شكلت المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها مصر يوم 30 يونيو 2013، منعطفا كبيرا في مسار التحول السياسي الذي شهدته مصر، وفي المشهد السياسي والاجتماعي، ومع أن الشواهد آنذاك قد دلت على أن قرار عزل الرئيس "محمد مرسي"، قد تم التخطيط له مسبقا من قبل الجيش، والقوى الأمنية، التي دبرت الانقلاب العسكري على مدى شهور، ومن الواضح اليوم أنه لم يجر إعداد خطة لمرحلة ما بعد الانقلاب، أو حتى التفكير باحتواء نتائجه التي تخطت بأشواط واسعة ما توقعه المنقلبون على المسار الديمقراطي، ويمكن القول أن السلطة الجديدة في مصر بعد الانقلاب العسكري، اعتمدت سياسة إدارة الأزمة ورد الفعل ، ناتجة بالأساس عن سوء تقدير لمدى قدرة جماعة الإخوان المسلمين، وحلفائها، على مواجهة محاولة استئصالها[2].

دخلت مصر في اضطرابات سياسية، بسبب اتهام المعارضين للرئيس "محمد مرسي" بتكريس السلطة في يد الإخوان المسلمين، وبرزت المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية من جديد وعدم القدرة على إنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي، وتم تشكيل"حركة تمرد" وهي حركة معارضة للرئيس، انطلقت منذ أفريل 2013، حيث طالبت بانسحابه وسحب الثقة منه، وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، وتعد الحركة هي الداعي الرئيسي لمظاهرات 2013/06/30، وقد كانت مدعومة من تيارات وقوى وشخصيات بارزة في المعارضة، أبرزها جبهة الإنقاذ الوطني، وحركة كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير، ونقابة المحامين...،وكان القائمون عليها يعتبرون أنهم جزء من المعارضة، وأن هدفهم هو استعادة ما سموه بالثورة المصرية، وأن لديها تصورا لمرحلة ما بعد مرسي، تتمثل في انتقال السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا ليكون رئيسا شرفيا، وتشكيل حكومة تكنوقراط ترأسها شخصية سياسية ذات قبول شعبي،

1- مصطفى البكري، **الجيش والإخوان..أسرار خلف الستار**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2013)،ص.433.

2- هاني عواد، **مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى**(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013)،ص.2.

وفي المقابل تم اعتبار "حركة تمرد" من صنع المخابرات المصرية، وسعت من خلال جمع التوقيعات من المصريين بإعطاء نوع من الشرعية على الانقلاب العسكري الذي يجري التحضير له[1] .

وكانت قد مظاهرات في العديد من المحافظات المصرية في 2013/06/30، نظمتها قوى سياسية معارضة للرئيس "مرسي" تطالب برحيله، وفي اليوم الموالي أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا أمهل فيه كافة القوى السياسية لتحمل المسؤولية إزاء ما يحدث، وأن المجلس العسكري سيقوم بإعلان خريطة مستقبل، وإجراءات تتضمنها، وقد تزامن ذلك مع استقالة بعض الوزراء، والمستشارين، للرئيس "مرسي"، وفي 2013/07/02 قامت الرئاسة المصرية بإصدار بيان، ترى فيه أن بيان الجيش، يحمل دلالات يمكن أن تتسبب في حدوث إرباك في المشهد العام الوطني، وفي اليوم الموالي أعلن وزير الدفاع "عبد الفتاح السيسي" عن عزل الرئيس "مرسي"، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار "عدلي منصور"، وبعد اجتماع وزير الدفاع مع بعض الشخصيات السياسية والدينية المصرية،من بينهم "محمد البرادعي"، وشيخ الأزهر "أحمد الطيب"، والبابا تواضروس الثاني، وممثل عن حزب النور، وممثل عن حركة تمرد، واتفق المجتمعون على خريطة مستقبل لبناء مصر، وأبرز نقاطها[2]:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية، قوية وقادرة، وتتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات، لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتا.

وقد أصدر الرئيس المكلف "عدلي منصور" في 2013/07/09 إعلانا دستوريا تضمن (33) مادة كإطار زمني للمرحلة الانتقالية، كما تم الإعلان عن تعيين "محمد البرادعي" نائبا للرئيس، وتكليف "حازم الببلاوي" بتشكيل الحكومة المؤقتة، خلال المرحلة الانتقالية في مصر.

على الصعيد الميداني، وكردة فعل على المظاهرات المعارضة للرئيس"مرسي"، قامت مظاهرات و واعتصامات مؤيدة له، في عدة ميادين، كان أبرزها ميدان رابعة العدوية في القاهرة، وميدان النهضة في الجيزة،

[1] – تقرير استراتيجي، **مرجع سابق**، ص.23.

[2] – **نفس المرجع**، ص.24.

واستمرت إلى غاية 2013/08/14،حيث قامت الشرطة المصرية بدعم من الجيش، بفض اعتصامي رابعة والنهضة بالقوة، مما خلف أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى.

وأصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 2013/09/23 بحظر أنشطة جماعة الإخوان المسلمين،وأي مؤسسة تابعة لها، والتحفظ على جميع الأملاك، والعقارات، والأموال المملوكة للأشخاص المنتمين لها، لإدارتها بما يتفق مع قوانين الدولة المصرية، وتم إعلان حركة الإخوان منظمة إرهابية من طرف الحكومة المصرية، وقررت محاكمة قياداتها وأعضائها بتهمة الإرهاب، أما الرئيس المعزول "مرسي" فقد تمت محاكمته من خلال جلسات، في قضايا التحريض على العنف، وغيرها من القضايا التي رفعت ضده. وصوت المصريون على مشروع الدستور المعدل عن نسخة 2012، من قبل لجنة الخمسين التي ترأسها "عمرو موسى"، في النصف الأول من كانون الثاني/يناير 2014، في الاستفتاء بنسبة مشاركة وصلت إلى 38,6٪ من الهيئة الناخبة، وتم تأييد الدستور بنسبة 98,1٪، بينما رفضه 1,9٪، حسب اللجنة المنظمة للاستفتاء. وفي 2014/03/26 أعلن "السيسي" استقالته من الجيش، وأعلن عزمه خوض الانتخابات الرئاسية، وفي شهر ماي من نفس السنة جرت الانتخابات الرئاسية بمشاركة "السيسي" و"حمدين صباحي"، وتم الإعلان عن النتائج من طرف لجنة الانتخابات في بداية شهر جوان وتحديدا في اليوم الثالث منه عن فوز "السيسي" بنسبة 96,9٪، وقام "محلب" بتشكيل الحكومة بعد فوز "السيسي"، لكنه سرعان ما قدم استقالته، وكلف "السيسي" "شريف إسماعيل" بتشكيل الحكومة، التي أدت اليمين الدستورية في 2015/09/19[1]، وفي ظل التطور المتسارع للأحداث على الساحة المصرية، بدا وكأن المشهد السياسي عاد إلى ما كان عليه قبل تنحي مبارك، وعادت المؤسسة العسكرية لتتصدر المشهد السياسي المصري، وتمسك بزمام الأمور بعد عودة مؤسسة الرئاسة لها، وعودة جماعة الإخوان المسلمين كحركة محظورة من ممارسة أي نشاط سياسي، وتم اعتقال جميع قياداتها، في انتظار ما ستسفر عنه الأيام المقبلة من أحداث.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسة العسكرية، لطالما تبوأت مكانة سياسية هامة في النظام السياسي المصري، وكانت هي الفاعل الرئيسي في الخريطة السياسية لمصر، على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، وقد فرض الجيش المصري دوره على الساحة السياسية المصرية، من خلال استناده للمكانة التاريخية، التي تحظى بها هذه المؤسسة في أوساط الشعب المصري، وطبيعة الرهانات والتحديات الداخلية والخارجية لمصر، خصوصا الوضع الأمني للبلد، ساهمت كلها في التدخل المباشر للجيش في التأثير على نتائج

[1] – تقرير استراتيجي، **مرجع سابق**،ص.29.

عملية التحول السياسي أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها، ولطالما كانت العلاقات المدنية – العسكرية بشكل عام، وعلاقة الإسلاميين بالعسكر خصوصا حركة الإخوان المسلمين، هي المحددات الرئيسية لمستقبل مصر السياسي، ويمكن من خلال ما سبق الخروج بالنتائج التالية:

- العسكر هم المتحكمون بالأجهزة السياسية والأمنية المصرية، ويسيطرون على مفاصل الدولة العميقة.
- انفراد العسكر بالقرار السياسي في كل مراحل التحول السياسي، ساهم في إعادة إنتاج للنظام السياسي المصري، خصوصا بعد احتواء القوى المدنية، التي كانت فاعلة في الساحة السياسية.
- استفادة المؤسسة العسكرية من ولاء الإعلام، وأجهزة الدولة العميقة، التنفيذية، والقضائية، التي تمتلك تأثيرا واسع النطاق.
- الخبرة السياسية للمؤسسة العسكرية، ساهمت في إسقاط حكم الإخوان المسلمين، وفي تتبع وتعقب عثراتهم السياسية والإعلامية.
- افتقاد جماعة الإخوان المسلمين لرؤية واضحة لإدارة شؤون البلاد، وعدم امتلاكهم خبرة إدارة مؤسسات الدولة، وعدم قدرتهم على التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، وقلة إدراكهم السياسي لتعقيدات البيئة الخارجية.
- سوء الإدارة السياسية بعد نجاح "مرسي" في انتخابات الرئاسة، وعدم القدرة على استيعاب القوى السياسية المتعددة، والتيارات الفكرية المتنوعة، زاد في حجم الرفض الشعبي له.
- تحديات البيئة الأمنية الإقليمية والدولية الجديدة عززت من مكانة ودور الجيش في الحياة السياسية.
- طبيعة العلاقات مع إسرائيل، والحفاظ على اتفاقيات السلام معها، والعلاقات المصرية الأمريكية، لا تحتمل دخول طرف آخر في اللعبة السياسية خصوصا حركات الإسلام السياسي.

وعليه لا يمكن تصور أي مشهد سياسي في مصر على المدى المتوسط (على الأقل) بدون دور فاعل للمؤسسة العسكرية والجيش في ظل علاقات مصر الخارجية، والتزاماتها الدولية خصوصا معاهدات السلام مع إسرائيل، وطبيعة التهديدات الأمنية المحيطة بها، والظروف السياسية والأمنية لدول الجوار، ومن جهة أخرى، عدم استعداد قيادات المؤسسة العسكرية في الوقت الراهن، بالسماح لأي لطرف مدني مهما كانت طبيعته إسلامية كانت أو علمانية باستلام السلطة السياسية تحت أي سبب من الأسباب.

قائمة المصادر والمراجع:

الموسوعات السياسية:

1/الكيالي عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية**،ج2(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1981).

الكتب:

2/ البكري مصطفى، **الجيش والإخوان..أسرار خلف الستار**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2013).

3/ برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية** (دار بوشان للنشر،ط.4.1990.).

4/حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

5/ الجابري محمد عابد،"**إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**"،**في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

6/ صامويل هانتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،تر:عبد الوهاب علوب(جامعة أوكلاهوما للصحافة).

7/فوزي منصور، "**التغير والتغيير عبر التطور الرأسمالي" في تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير**(لبنان: منشورات المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي،2001).

8/فؤاد ثناء عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997) .

9/ منصور أحمد، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**(القاهرة:مكتبة مدبولي،2004).

10/ عاشور عمر، **من التعاون إلى القمع:العلاقات"الإسلامية– العسكرية" في مصر**(الدوحة: مركز بروجنز،2015).

11/ علي أحمد، **جمال عبد الناصر زعيم مصر والعروبة**(القاهرة: فاروس للنشر والتوزيع،2010).

12/ علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805–2005** (القاهرة: لجنة كتب عربية،2006).

13/ هاشم أحمد، **الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني**، ،تر:محمد الحرثاني(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2015).

14/هاني عواد، **مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى**(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013).

الدوريات والمجلات:

15/ آدم قبي ، "رؤية نظرية حول العنف السياسي،" **مجلة الباحث**، ع.01.(2002).

16/ الأنصاري عبد الحميد،" نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني،"**المستقبل العربي**، ع.272،(أكتوبر2001).

17/ أبو عامود محمد،"الانتخابات والانتقال للديمقراطية،"**مجلة الديمقراطية**، ع.45(يناير 2012).

18/ بشير عبد الفتاح،" الرئاسة المصرية بعد مبارك،" **سياسات عربية**، ع.01.(مارس 2013).

19/ستيفن كوك، "إقالة مرسي لقادة الجيش وانعكاسات ذلك على العلاقات بين القاهرة وواشنطن" **قراءات أجنبية**، ع. 48.(أكتوبر 2012).

الدراســـــات :

20/ إسراء أحمد إسماعيل،**العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، رسالة ماجستير(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2015).

21/ بلخيرة محمد ، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي وأثرها على الدول العربية "الوطنية"**، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2004).

22/ الجمل مايسة، **النخبة السياسية في مصر– دراسة حالة النخبة الثورية**، رسالة دكتوراه منشورة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998).

التقـــــــارير:

23/ تقرير معلومات،**الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير 2011**، تحرير:محسن صالح(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2012).

24/ **تقرير استراتيجي** ، "**مرسي والسيسي دراسة مقارنة**"، ،تحرير: محسن صالح(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2016).

المواقـــع الالكترونية:

25/أحمد إيمان،**الديمقراطية والتحول الديمقراطي**،2016/03/20،انظر:www.eipss-erg/2/0/528